

ملف المناصرة

سمر بدوي

Samar Badawi

خارج الاحتجاز السعودية

تحدّت سمر بدوي قوانين الولاية الذكورية في السعودية، وقادت حملات للمطالبة بحق النساء في قيادة السيارات. اعتُقلت في يوليو/تموز 2018، واحتُجزت في سجن ذهبان ثلاث سنوات، وتعرّضت للتعذيب أثناء الاستجواب، وحوكمت بتهمة تبادل معلومات مع منظمات أجنبية.

01
القضية في دقيقة

تحدّت سمر بدوي قوانين الولاية الذكورية في السعودية، وقادت حملات للمطالبة بحق النساء في قيادة السيارات. اعتُقلت في يوليو/تموز 2018، واحتُجزت في سجن ذهبان ثلاث سنوات، وتعرّضت للتعذيب أثناء الاستجواب، وحوكمت بتهمة تبادل معلومات مع منظمات أجنبية.

الحالة**خارج الاحتجاز**	تاريخ القبض**30 يوليو/تموز 2018**	الدولة**السعودية**
الحكم السجن خمس سنوات، منها سنتان موقوفتا التنفيذ، بحسب مجموعة مناصرة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وأُفرج عنها في يونيو/حزيران 2021 مع منعها من السفر خمس سنوات وتقييد حديثها العلني. ولم يُعلن تاريخ صدور الحكم.		
التهم تبادل معلومات تتعلق بحقوق النساء في السعودية مع منظمات ومسؤولين أجانب		

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على سمر بدوي وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

02 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

03 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

02

الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

الحرمان من الدفاع القانوني العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)

الإخفاء القسري الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 9 و16

العنف المبني على النوع الاجتماعي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 35
اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 1

المضايقة القضائية إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

الحبس الاحتياطي المطوّل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)

التهديد والترهيب إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12

التعذيب اتفاقية مناهضة التعذيب، المادتان 1 و2
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 7

المنع التعسفي من السفر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12

المحاكمة غير العادلة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

16 سبتمبر/أيلول 2014

فرض منع من السفر

فرض منع من السفر

وضعت السلطات السعودية سمر بدوي تحت المنع من السفر بعد أيام من مشاركتها في الدورة 27 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف.

3 ديسمبر/كانون الأول 2014

سياق

منعها من السفر إلى بروكسل

في 3 ديسمبر/كانون الأول 2014 مُنعت في مطار الملك عبدالعزيز الدولي من ركوب طائرة متجهة إلى بلجيكا لحضور منتدى لحقوق الإنسان، وأُبلغت بأن منعًا من السفر غير محدد المدة صدر بحقها.

12 يناير/كانون الثاني 2016

اعتقال

اعتقال قصير

اعتقلت قوات الأمن سمر بدوي واستجوبتها بشأن حساب طليقها المحامي الحقوقي المسجون وليد أبو الخير على تويتر، وأُفرج عنها في اليوم التالي.

13 يناير/كانون الثاني 2016

إفراج
الإفراج بعد الاستجواب
أُفرج عن سمر بدوي في اليوم التالي لاعتقالها.

فبراير/شباط 2017

تحقيق
استدعاء للتحقيق
استُدعيت بدوي للتحقيق أمام هيئة التحقيق والادعاء العام في جدة، حيث سُئلت عن نشاطها في المناصرة الدولية وتواصلها مع منظمات حقوقية أجنبية.

30 يوليو/تموز 2018

اعتقال
اعتقال في جدة
اعتقلت قوات الأمن السعودية سمر بدوي من منزلها في جدة ونقلتها إلى مكان غير معلوم، لتبدأ فترة من الإخفاء القسري.

27 يونيو/حزيران 2019

جلسة محاكمة
أولى جلسات المحاكمة
مثلت لأول مرة أمام المحكمة الجزائية بعد نحو عام من اعتقالها، بتهم بموجب نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية تتصل باتصالاتها بمنظمات ومسؤولين أجانب بشأن حقوق النساء. وطالبت النيابة بسجنها خمس سنوات.

20 فبراير/شباط 2020

جلسة محاكمة
الجلسة الثانية ومنع المراقبين
عُقدت الجلسة الثانية أمام المحكمة الجزائية المتخصصة. ورُفض السماح لمراقبين دوليين، منهم دبلوماسيون وصحفيون، بحضورها.

26 يونيو/حزيران 2021

إفراج مشروط
الإفراج بشروط بعد قضاء العقوبة
أُفرج عن سمر بدوي من سجن ذهبان بعد أن قضت حكمًا بالسجن ثلاث سنوات، وأعلنت منظمة القسط الإفراج عنها في 27 يونيو/حزيران. واقترن الإفراج بمنع من السفر مدة خمس سنوات وقيود على حديثها علنًا عن تجربتها.

26 يونيو/حزيران 2021

فرض منع من السفر
منع من السفر خمس سنوات عند الإفراج
تواجه سمر بدوي، شرطًا للإفراج عنها، منعًا من السفر مدة خمس سنوات وقيودًا على حديثها علنًا عن تجربتها.

26 يونيو/حزيران 2021

إدانة
الكشف عن الحكم عند الإفراج عنها
أفادت مجموعة مناصرة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأنها حُكم عليها بالسجن خمس سنوات، منها سنتان موقوفتا التنفيذ، ما أتاح الإفراج المشروط عنها في يونيو/حزيران 2021. ولم يُعلن تاريخ صدور الحكم.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: رُوجع هذا السجل في ضوء المصادر الحالية. بدوي خارج السجن منذ الإفراج المشروط عنها في يونيو/حزيران 2021، ولا يزال مركز الخليج لحقوق الإنسان يذكر أنها خاضعة لمنع من السفر وقيود على حرية التعبير والعمل، ولم نجد مصدرًا يفيد برفع منع السفر لخمس سنوات المقترن بالإفراج عنها. ولا يزال شقيقها المدوّن رائف بدوي ممنوعًا من السفر عشر سنوات، وقد اعتُقلت ضمن حملة عام 2018 نفسها على المدافعات عن حقوق النساء التي احتُجزت فيها لجين الهذلول.

الخلفية والعمل

أمضت سمر بدوي أكثر من عقد في التصدي للبنى القانونية التي أخضعت النساء في السعودية. وتمحور عملها حول ركيزتين من ركائز منظومة السيطرة القائمة على النوع الاجتماعي في المملكة: حظر قيادة النساء للسيارات، ونظام الولاية الذكورية الذي كان يُلزم النساء بالحصول على إذن قريب ذكر للعمل أو السفر أو الزواج أو الحصول على الرعاية الصحية.

وحين رفضت السلطات السعودية السماح لها بالتسجيل مرشحةً في الانتخابات البلدية عام 2011، رفعت شكوى رسمية أمام ديوان المظالم ضد وزارة الشؤون البلدية والقروية. وكانت الدعوى من أوائل الدعاوى التي قدّمت إقصاء النساء السياسي بوصفه انتهاكًا قابلًا للتقاضي لا مسألة تقاليد.

وانضمت إلى حملة قيادة النساء للسيارات في 2011 و2012، وهي جهد منسق من نساء سعوديات لتحدي حظر القيادة بالخروج إلى الطرق وتوثيق القبض عليهن. ولم تكتفِ بدوي بالقيادة بنفسها، بل ساعدت سائقات أخريات في إجراءات الشرطة والمستندات القضائية بعد احتجازهن. ونال عملها تقديرًا دوليًا: ففي عام 2012 منحتها وزارة الخارجية الأمريكية جائزة المرأة الدولية للشجاعة.

المضايقة وحظر السفر

بدأت السلطات السعودية استهداف بدوي عام 2014. ففي 16 سبتمبر/أيلول 2014، بُعيد مشاركتها في الدورة 27 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، فرضت الدولة عليها حظر سفر يمنعها من مغادرة البلاد. وصدر الحظر دون تهم رسمية وظل ساريًا حتى القبض عليها عام 2018.

وفي يناير/كانون الثاني 2016 قبضت عليها قوات الأمن لفترة وجيزة. وفي فبراير/شباط 2017 استُدعيت للاستجواب أمام هيئة التحقيق في جدة. وتركّز الاستجواب على مناصرتها الدولية واتصالاتها بمنظمات حقوق الإنسان الأجنبية. وأُفرج عنها لكنها ظلت تحت المراقبة.

القبض والإخفاء القسري

في 30 يوليو/تموز 2018، قبضت قوات الأمن السعودية على بدوي في منزلها في جدة ونقلتها إلى مكان غير معلن. ولم تعرف أسرتها وممثلوها القانونيون مكان احتجازها شهورًا. وجاء القبض ضمن حملة أوسع بدأت في مايو/أيار 2018 واستهدفت أكثر من اثنتي عشرة مدافعة عن حقوق النساء، منهن لجين الهذلول ونسيمة السادة ونوف عبد العزيز.

وتزامنت موجة الاعتقالات مع إعلان الحكومة السعودية أنها سترفع جزئيًا حظر قيادة النساء للسيارات في يونيو/حزيران 2018. وبدا التوقيت مقصودًا لإقصاء المدافعات المستقلات عن حقوق النساء قبل سريان تغيير السياسة، لضمان أن يُنسب الإصلاح إلى ولي العهد وحده لا إلى النساء اللواتي خاطرن بالاحتجاز للمطالبة به.

التعذيب والاستجواب

خلال حبسها الاحتياطي المطوّل، تعرّضت بدوي للتعذيب والتحرش الجنسي أثناء الاستجواب. ولم تُكشف الأساليب المستخدمة علنًا، لكن روايات نساء أخريات احتُجزن في الفترة نفسها تصف الضرب والصدمات الكهربائية والإيهام بالإغراق والتهديد بالاغتصاب. واحتُجزت في سجن ذهبان في جدة.

المحاكمة والحكم

عُقدت الجلسة الأولى في قضية بدوي في 27 يونيو/حزيران 2019، بعد قرابة عام من القبض عليها. ووُجّهت إليها تهمة تبادل معلومات تتعلق بحقوق النساء في السعودية مع منظمات ومسؤولين أجانب. وادعت النيابة أن تعاملها مع هيئات حقوق الإنسان الدولية والدبلوماسيين الأجانب يشكّل تهديدًا لأمن

الدولة. وكانت العقوبة القصوى لهذه التهم عشرين عامًا.

وعُقدت جلستها الأولى أمام المحكمة الجزائية بتهم بموجب نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، ثم عُقدت جلسة لاحقة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، وهي محكمة أُنشئت عام 2008 لمحاكمة قضايا الإرهاب لكنها تُستخدم بصورة روتينية ضد المعارضين السلميين. وعُقدت الجلسة الثانية في 20 فبراير/شباط 2020. ومُنع المراقبون الدوليون، ومنهم دبلوماسيون وصحفيون، من الحضور.

وأفادت مجموعة مناصرة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأنها حُكم عليها بالسجن خمس سنوات، منها سنتان موقوفتا التنفيذ. ولم تُنشر أي وثيقة حكم علنية.

الإفراج

أُفرج عن سمر بدوي في 26 يونيو/حزيران 2021 بعد قرابة ثلاث سنوات في الاحتجاز. واقترن الإفراج بمنع من السفر مدة خمس سنوات وقيود على حديثها علنًا عن تجربتها. ولم تُصدر السلطات السعودية أي بيان علني بشأن قضيتها. وعند الإفراج عنها، كانت كثيرات من النساء اللواتي قُبض عليهن معها عام 2018 مسجونات أو خاضعات لشروط إفراج مقيّدة، منها حظر السفر ومنع التحدث إلى وسائل الإعلام.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/samar-badawi/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 26-06-2021. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org